التعدية عند عبد القاهر الجرجاني

دراسة في التركيب والدلالة

الأستاذة دليلة مزوز–

جامعة بسكرة

مقدمة :

تطرح قضية التعدية إشكالات عدة في الدرس النحوي، من مثل: بم ارتبطت؟ وما أصلها؟ ولماذا يتعدى الفعل مرة ويلتزم أحيانا، وما الفرق بين المتعدي واللازم؟ وإلى ماذا يعود؟ أإلى التركيب أم الدلالة؟ أم إليهما معا؟ وهل يمكن أن نجد أفعالاً لازمة لا تتعدى وأفعالاً متعدية لا تلتزم؟ أم أن القضيتين متداخلتان بحيث نعدي اللازم؟ ونلزم المتعدي متى اقتضت الضرورة ذلك.

وإذا وجدنا الأفعال تتعدى بنفسها وبواسطة، فهل مشتقات الفعل تعمل عمل فعلها بنفس القوة الدلالية والتركيبية؟

وللوقوف على حقيقة تعدي الفعل ومشتقاته فإن طبيعة المقال تفرض علينا التعرض للمستويين التركيبي، والدلالي للتعدية، عند عبد القاهر

الجرجاني الذي ينطلق في تحديد مفهومها عن طريق تعليق الاسم بالفعل: "والمتعدي ما جاوز الفاعل، كنصرته، وضربته ويسمى واقعا مجاوزا "[1] "والمتعدي ما نصب مفعولا به "[2].

لعل أهم ما نسجله عن هذين التعريفين، أن التعدية معناها وقوع الفعل على المفعول به، وتعلقه به فيتكون عندنا مصطلحان هما: الوقوع، (أو الأثر)، والتعليق.

والتعدية من سمات الأفعال ومشتقاتها، وهي عنده تأثير هذه الوحدات المتميزة في وحدات أخرى هي الأسماء المنصوبة، فينتج عن ذلك أثر سماه النحاة الوقوع؛ فالتعدي والعامل أثر، ومن ثم كان تصور عبد القاهر لأبعاده الثلاثة؛ عامل ومعمول، وعمل، أو بعبارة أدق، مؤثر ومتأثر وأثر.

فالمؤثر هو الفعل المتعدي ومشتقاته التي تعمل عمله، والمتأثر المفعول به وجميع المفاعيل الحقيقية وغير الحقيقية، والأثر هو العلامة الإعرابية وتكون إما حركة أو حرفا أو حذفا[3].

ويمكن تمثيل تصور عبد القاهر لفكرة العامل في المخطط الآتي:

فالوقوع انطلاق الأثر من العامل فيقع على المعمول، ولهذا كان ارتباط العامل بالمعمول وترتيبهما ترتيبا خاصا يوافق معاني النحو التي هي من الشروط الهامة التي أكد عليها عبد القاهر لتحقيق النظم " واعلم أنك إ ذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا

1. عبد القاهر– المفتاح في الصرف – تحقيق: علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل – ط 1 –1987 – ص: 56.
2. المقتصد في شرح الإيضاح – ج 1 / 595.
3. عبد القاهر– العوامل المائة– تحقيق: بدراوي زهران– دار المعارف– ط2: 1988. ص: 10.

ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك "[1].

إذا كان عبد القاهر قد بنى فكرة التعدي على التأثير؛ أي تأثير العامل في المعمول مثلما تؤثر الحرارة في المعادن فتذيبها، فإن ابن الأنباري يخالفه الرأي، فهو يعتبر التأثير شيئا ثانويا، أو أنه غير سائر على جميع الأفعال المتعدية يقول: "ثم ليس التأثير شرطا في عمل الفعل، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلقا بالمفعول، فإذا تعلق بالمفعول تعدى إليه سواءا كان مؤثرا أم لم يكن مؤثرا، ألا ترى أنك تقول ذكرت زيدا، فيتعدى إلى زيد وإن لم يكن مؤثرا فيه، إلا أنه لما كان له به تعلق عمل، لأن ذكرت تدل على الذكر، والذكر لا بد له من مذكور، فيتعدى إليه، فكذلك هاهنا "[2].

فابن الأنباري يؤكد على التعلق، ويجعله شرطا أساسيا لتحقيق التعدية.

ثم إن الحديث عن أثر العامل لا يعطينا حق التصور بأنه يمتلك قوة التسلط على كل العناصر الوظيفية "لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي دائما أمارات ودلالات"[3].

"فالعامل مجاله الوظيفي أن يفرق بين المعاني النحوية المتكافئة، فلولا تمايز الحركات الأواخر من الكلمات لما تمايزت الوظائف فيما بينها، ولتعذر فهمها لعلة التباسها، فلهذا التنوع الحركي دور مهم في تحديد المعنى وبيان القصد"[4].

---

1. الدلائل: ص: 55.
2. أسرار البلاغة- دون تحقيق- ص: 158.
3. الإنصاف- ج46/1.
4. صلاح الدين ملاوي- نظرية العامل في ميزان النقد- رسالة ماجستير 1998-1999- باتنة-الجزائر.

يشرح القزويني قانون التعليق ويرى انه مكمل لعملية الإسناد فـ: "حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسك فقط، كذلك إذا عديته إلى المفعول وكان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط فاجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل بهما، إنما كان ليعمل التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه"[1].

فالتعليق بناء وحسن تأليف الكلمات بعضها مع بعض، فيحصل بذلك الانسجام والتوافق الذي لا يكون معه اعتوار أو خلل.

ولعل ما أوصل عبد القاهر إلى هذا القانون العام للنحو، هو فهمه الجيد لنظرية العامل وتطويره لها، يقول البدراوي زهران في معرض حديثه عن العامل والتعليق، وشرحه للارتباط الحاصل بينهما: "ومن فهمه الجيد لنظرية العامل وتطويره لها توصل إلى قانون عام في طرق التعليق بين الكلام طبقا للأبواب النحوية يتفق في عمومه مع ما يذهب إليه علماء اللغة من أن نحو اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات في جمل، ويضع طرائق ترتيبها، ويحدد أبعادها من حيث المدلول الشكلي للوحدات اللغوية الذي تتوقف عليه عمليات التركيب"[2].

ويلتقي عبد القاهر بعلماء اللغة المحدثين في تثبيت فكرة نحو العلاقات محاولا تثبيتها في أذهان معاصريه فـ "اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات"[3].

---

1. الإيضاح في علوم البلاغة- راجعه: عماد بسيوني زغلول- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت-ط:2- 1977- ص: 106.
2. العوامل المائة- ص: 24.
3. أسرار البلاغة: ج14/1.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التعدية ترتبط بالمعنى لا بالصورة: "لأن كون الفعل متعديا أو غير متعد، شيء يتعلق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها إذ حقيقة التعدي ما تقدم من كون الفعل متناولا شيئا وحدثا ومؤثرا، وغير المتعدي أن لا يكون كذلك"[1].

فالشيء وضده متساويان في التعدية أو اللزوم مثل: دخل، ضده خرج، فهما لازمان، ومثله: "ضرب"، و"قبل" متعديان أما الحدث فهو جنس الفعل أو العمل الذي يتضمنه التركيب، والأثر هو الوقوع والعامل.

ومن ثم فإن الوقوع أثر يقوم به الفعل المتعدي، ويرتبط أساسا بمعنى الفعل لا بصيغته ولفظه، فإذا أخذنا على سبيل المثال هاتين الجملتين:

1. منح المعلم جائزة للفائزين.
2. سلب المستعمر حق الجزائريين.

فإننا نلحظ أن"منح وسلب" فعلان متعديان متضادان في المعنى ولكنهما يرتبطان بمفعوليهما ارتباطا واحدا؛ ف "منح" ارتبط بنوع الشيء الممنوح وهو الجائزة، مثلما ارتبط "سلب" بنوع الشيء المسلوب وهو الحق.

ومنه أبني تصوري للجملتين وفق المخطط الآتي:

1. منح ← جائزة ← للفائز
   المعلم
2. سلب ← حق ← الجزائريين
   المستعمر

1. المقتصد : ج601/1.

وتشير الأسهم المتقطعة أن الفعلين في "1" و"2" مرتبطان دلاليا بمفعوليهما، وتكون نتيجة المنح والسلب للفائز والجزائريين؛ فالفوز كان سببا للجائزة ونتيجة لها مثلما كان الجزائريون هدفا للمستعمر الذي سلبهم حقهم.

تأخذ التعدية عند عبد القاهر بعدا تركيبيا وآخر دلاليا؛ إذ جعل كل دراسته في نظرية النظم في حسن التأليف بين الكلمات يقول: "وأعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك"[1].

فالتركيب بناء لغوي، وانتقاء لعناصر وظيفية تؤدي الدور الذي يرتضيه المنشئ، فهويهتم بزيادة عناصر جديدة للإسناد مثل: المفعولات، نحو: ضرب عمرو زيدا أو حذفها منه لأسباب بلاغية نحو: إثبات معنى الفعل في قوله تعالى: "**هو الذي يحي ويميت**"[2] ومعناه هو الذي منه الإحياء والإماتة، وقوله تعالى: "**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**"[3] ومعناه: هل يستوي الذين يعلمون العلم والذين لا يعلمونه، أو بتقديم العناصر المكملة فتصير عمدة في الكلام نحو: ما زيدا ضربت[4] فأردت أن تنفي عن نفسك ضربك لزيد، فقد يكون الضرب واقعا على إنسان آخر غيره، فقدمت المفعول به "زيدا"

1. الدلائل– ص:93.
2. غافر: 68.
3. الزمر: 10.
4. الدلائل: ص: 126.

على الفعل والفاعل، وغرضه نفي التباس الضرب بك، أما الدلالة فتعمل على إبراز نوع العنصر ووظيفته داخل التركيب، وكلما عرف منشئ اللغة طريقة التأليف ووافق بينها وبين المعنى توصل إلى دقة النظم؛ "فالنظم في جوهره يتصل بالمعنى من حيث هو تصور للعلاقات النحوية، كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به"[1] ولتقريب الصورة الذهنية للتركيب الموسع بزيادة المفعول، أورد المخطط الآتي:

1. (فعل × فاعل) + مفعول به = زيادة على علاقة الإسناد – توسع الإسناد وارتباطه بعناصر جديدة.

[المسند إليه × المسند [U] مفعول 1 + مفعول 2 + مفعول 3]
توسع العلاقة من الإسناد إلى علاقة التعدية

الفعل الفاعل.

2. تقليص العناصر الوظيفية:

(فعل × فاعل) – مفعول 1 – مفع 2 – مفع 3. تراجع التركيب إلى الصورة الأصلية.

فالتعدية هي علاقة ذهنية بين الفعل ومفعوله؛ إذ أن الفعل يستدعي مفعوله من جهة الدلالة، فيحضر التركيب نحو: أكل الولد خبزا، فالفعل "أكل" مرتبط دلاليا بالمفعول "خبزا" لأن الفعل يقتضي مأكولا، أما الآكل فهو مفهوم من السياق الكلامي، وإليك السمات الدلالية للفعل والمفعول:

---

1. محمد عبد المطلب– "النحو بين عبد القاهر وتشومسكي" – مقال في مجلة فصول– عدد: 1–م5– ص:28.

أكل [فعل + ماض + مذكر + مفرد]

خبزا [+ اسم + منصوب + نكرة + شيء + حدث]

يعتمد عبد القاهر على الموقعية في تصنيف العوامل، وهو مبني على تصور النحاة في ترتيب عناصر الجملة (ف – فا – مفع) وقد اهتممت بإدراج العوامل اللفظية القياسية وهي سبعة، لأنها ترتبط بما أنا بصدد دراسته، وأول هذه العوامل:

1. الفعل: فالفعل أصل في العمل؛ فهو رافع الفاعل وناصب المفعول به، نحو: نصر زيد عمرا[1] فالنصر واقع من زيد على عمرو.

وترتبط التعدية بالموقعية والمطابقة؛ فالموقعية تأخذ ثلاثة أشكال في التركيب المتعدي لواحد منها:

الشكل الأول: [فعل + فاعل] + مفعول به، نحو: سرق اللص المال، علاقة إسناد + علاقة تعدية.

الشكل الثاني: فعل + [مفعول به] +فاعل نحو: نصر عمرا، زيد. وهناحدث فصل بين المسند والمسند إليه.

الشكل الثالث: مفعول به + [فعل + فاعل] نحو: عمرا، نصره زيد، تأخير الإسناد.

وتحفظ الرتبة إذا انتفت قرينة الإعراب في الأسماء المقصورة نحو: أكرم موسى عيسى.

1. العوامل المائة– ص:283.

فموسى فاعل، وعيسى مفعول به. أو إذا كان الفاعل والمفعول به أسماء إشارة نحو: أكرم هذا ذاك أو جارا ومجرورا نحو: ضرب من في الدار من على الباب[1].

وقد يعطى الفاعل إعراب المفعول به وذلك عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوب المسمار، ويكون المسمار فاعلا والثوب مفعولا به، كما يعطى المفعول إعراب الفاعل في قولهم: كسر الزجاج الحجر.

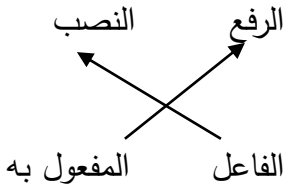

2. المصدر: ويجعله عبد القاهر في المرتبة الثانية بعد الفعل، ويعلل لوضعه في هذه المرتبة: "فإن قيل لم قدم المصنف المصدر على اسم الفاعل، فإن عمله مقيد بزمن الحال والاستقبال"[2] ويعمل المصدر عمل فعله دالا على الماضي نحو: أعجبني ضرب زيدا عمرا أمس.

هذه الجملة مركبة من جملتين مرتبطتين من جهة المعنى، الجملة الأولى: أعجبني [U] ضرب زيد عمرا [U] [أمس] ← فعل + فاعل (ضمير) + مفعول به (ضمير متصل (نا))

[U] اسم مشتق (مصدر) + فاعل + مفعول به + زمن (أمس)]، فالإعجاب ارتبط بالضرب والضرب كان أمس. أو كان دالا على المستقبل:

1. العوامل المائة– ص: 284.
2. المصدر نفسه– ص: 288.

نحو: أعجبني إكرام عمرو خالدا غدا أو الآن[1] فالإكرام ارتبط بزمن الحاضر أو المستقبل.

والمصدر المعرف باللام إعماله قليل في لغة العرب، بل لقد ورد متعديا بحرف الجر في قوله تعالى: " **لا يحب الله الجهر بالسوء**"[2] فالجهر مصدر تعدى إلى السوء بحرف الجر الباء وتعلق به.

3. اسم الفاعل: ويجعل النصب إن كان فعله متعديا نحو: زيد ضارب أبوه عمرا الآن أو غدا[3] فضارب اسم فاعل نصب عمرا، وأصل التركيب: أبو زيد ضارب عمرا الآن أو غدا ويساوي "زيد يضرب أبوه عمرا" فهما متساويان في الدلالة على الزمن والتعدية؛ لأن اسم الفاعل والفعل المضارع يدلان على الحال أو المستقبل.

يلجأ عبد القاهر الجرجاني إلى التقدير، إذا كان لاسم الفاعل مفعول آخر نحو: زيد معط عمرو درهما الآن، فدرهما منصوب بفعل مقدر هو: أعطاه درهما، لأنه يتصور أن الجملة استثنائية فيه، فهي جواب عن السؤال، فإن قيل: زيد معط عمرو، يكون السؤال. ماذا أعطاه ؟ فيكون الجواب: أعطاه درهما[4].

---

1. المصدر نفسه– الموضع نفسه.
2. النساء: 147.
3. العوامل المائة– ص: 294.
4. المصدر نفسه– ص: 296–297.

واسم الفاعل الدال على الماضي لا يجيزه عبد القاهر، إذ لا يصح عنده: مررت برجل ضارب أبوه زيدا أمس، وإن كان جوّزه بعض النحويين متحججين[1] بقوله تعالى: "**وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**"[2]

ومدار الحجة هنا أن اسم الفاعل باسط دل على الحال؛ فالحدث مستمر من الماضي إلى الحاضر، فلو استبدلناه بالفعل المضارع " يبسط" لم يفسد المعنى.

فاسم الفاعل "معط" عامل نصب درهما إذ أن فعله نصب مفعولين: زيدا، ودرهما. وارتباطه بالدرهم أكثر من ارتباطه بزيد، لأن العطاء متعلق بنوع العطاء، ولهذا تصح الجملة نحو: زيد معط عمرو درهما الآن،. فيكون اسم الفاعل "معط"هو الذي نصب درهما لا الفعل المقدر.

4. اسم المفعول: ما جاء على وزني: مفعول، ومفعل (بفتح العين)، ويعمل إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال، ويتعدى إلى مفعول واحد، ومفعولين، وثلاثة مفاعيل، ويعتمد في تعديه على أحد الأمور الستة:

1. الاعتماد على المبتدإ نحو: زيد مكرم أصحابه الآن.
2. الاعتماد على الموصول نحو: جاء المضروب غلامه الآن.
3. الاعتماد على الموصوف نحو: جاء رجل مضروب غلامه.
4. الاعتماد على ذي الحال، نحو: جاء زيد مشقوقا ثوبه الآن.
5. الاعتماد على همزة الاستفهام نحو: أمضروب غلامه الآن ؟

---

1. من الذين أجازوا إعمال الفاعل في الماضي– الكسائي– انظر: المقتصد– ص: 512.
2. الكهف: 18.

6. الاعتماد على حرف النفي، نحو: ما مضروب غلامه الآن[1].

ويتعدى إلى مفعولين نحو: زيد معطي أخوه درهما، وأصله: زيد أعطى أخاه درهما، فجاء اسم المفعول مبنيا للمجهول، ونائبه "أخوه"، وهو المفعول الأول، ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، زيد معلم أخاه خالدا منطلقا.

وتعديته إلى المفعول الثالث، لأن اسم المفعول "معلم" مرتبط دلاليا بمنطلق، والهدف الذي يرجى من وراء التركيب هو الإبلاغ بانطلاق خالد.

5. الصفة المشبهة: يرى عبد القاهر أن الصفة أضعف العوامل، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد أسماء الفاعلين، ولتقوية عملها وضع الجرجاني أسسا لذلك أذكرها مرتبة فيما يلي:

1. الهمزة نحو: أحسن أخوك.
2. ما النافية نحو: ما حسن غلامك.
3. الموصوف نحو: مررت برجل حسن غلاماه.
4. المبتدأ نحو: زيد حسن غلاماه.
5. الحال نحو: هذا عمرو قويا غلاماه، وجاءني زيد حسنا ثيابه[2].

ومثال عملها:

1. الرفع على الفاعلية: نحو سررت برجل حسن الوجه[3] فاعل في المعنى، ومررت برجل حسن وجهه فاعل لفظا ومعنى، فالفاعل الأول

---

1. العوامل المائة- : 299.ص
2. المقتصد- ص: 539.
3. المصدر نفسه- ص: 540.

دلالي، والثاني: تركيبي دلالي. الوجه فاعل للصفة حسن ففي الجملة الأولى أدت وظيفة، ولم يظهر أثر العامل على اللفظ المتمثل في الحركة الإعرابية (الرفع).

2. الجر بالإضافة: نقول: مررت بزيد الحسن الوجه، والمعنى، الحسن وجهه. جاء مضافا لفظا وصفة في المعنى[1]

3. النصب على الشبه بالمفعولية: نحو: مررت بزيد الحسن الوجه؛ فالأصل في الحسن أنه غير متعدي ولكنه شبه باسم الفاعل ضارب الذي يتعدى إلى مفعول واحد.

4. النصب على التمييز: نحو قوله تعالى: "**قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا** "[2].

فنصب " أعمالا على أنه تمييز، والعامل فيه " الأخسرين" تعلق العمل بالخسران.

5. الرفع على الصفة: مررت برجل حسنٌ وجهُهُ.

6. الرفع على المبتدإ والخبر: نحو: مررت برجل حسنٌ وجهُهُ؛ فوجه مبتدأ وحسن خبره[3]

فرغت من الحديث عن العوامل، لأخلص إلى تخصيص الحديث عن أقوى العوامل، وذلك لمعرفة طبيعة عمله في التركيب، وبعض الخصائص التي تميز بها، محاولة التركيز على بعض الشذرات الهامة.

---

1. المصدر نفسه– ص: 547.
2. الكهف: 99.
3. المقتصد– ص: 548.

1. الفعل المتعدي – خصائصه وطبيعة عمله:

الأفعال صنفان: متعدية ولازمة؛ فإذا أردنا أن نحول اللازم متعديا سلكنا أحد الأسباب الثلاثة:

أ. الهمزة: نحو: ذهب الرجل – أذهب الرجل.

ب. حرف الجر الباء[1]: أجمع النحاة على جواز التعدية بالباء، " وباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى اللازم إلى المفعول به، نحو: " **ذَهَبَ الله بِنُورِهِم**"[2] [3].

وقد أقر مجمع اللغة قياسية التعدية بالباء[4] وهي توصل معنى الفعل إلى المفعول، وتعلقه به نحو: ذهبت بزيد؛ فالذهاب واقع على زيد، فعمل الباء شبيه بعمل الهمزة، واختلف في الحركة الإعرابية لاختلاف موضعهما، فالهمزة ساقت الفعل وقوته فتعدى إلى المفعول فظهر النصب وكأن الفعل تعدى إليه دون واسطة. أما الباء توسطت الاسم والفعل ونصبها للاسم كان معنى لا "لفظا "

والتعدية بحرف الجر قسيم التعدية بالهمزة، والتضعيف، وتلك سمة أخرى من سمات القربى بين النصب والجر ويبدو أن الأصل في التعدية كان عن طريق حرف الجر، فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف الجر به، وله، فيه، معه، منه، كما أن حرف الجر لا يزال يستعمل مع

---

1. المرجع نفسه– ص: 592.
2. البقرة: 16.
3. المرادي– الجنى الداني في حروف المعاني– تحقيق: فخر الدين قباوة– ومحمد نديم فاضل– دار الأفاق الجديدة بيروت ط:2– 1983– ص: 37.
4. ممدوح عبد الرحمن الرمالي– العربية والوظائف النحوية– ص: 150–151.

معمـول الفعـل المتعـدي المتقـدم عليـه ومعمـول المشـتقات مـن الأفعـال المتعدية[1].

ت. تضعيف العين (تثقيل الحشو): نحو: فرح، فرحته، ذهب، ذهبته: فالتضعيف مثل الهمزة في أذهبته.

1. الأفعال المتعدية:

تصنف الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أنواع:

ما يتعدى إلى مفعول، وما يتعدى إلى مفعولين، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

أ. ما يتعدى إلى مفعول:

ويكون علاجا وغير علاج، ولكن ما معنى العلاج في الفعل المتعدي؟

يفرق النحاة في الفعل المتعدي بين العلاج وغير العلاج فيقولون: " فالعلاج ما يفتقر في إنجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو: ضربت زيدا، وقتلت بكرا، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو: ذكرت زيدا، وفهمت الحديث، وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو: أكرمت زيدا وشربت الماء"[2].

يوضح عبد القاهر العلاج في المتعدي، يقول: " يعني بالعلاج أن يكون من أفعال الجوارح التي تشتمل عليها الرؤية نحو: اليد، والرجل،

1. المرجع نفسه– الموضع نفسه.

2. ابن يعيش– شرح المفصل– عالم الكتب– بيروت– مكتبة المتنبي– القاهرة– ج 62/1.

واللسان، فكل فعل كان بما يشبه اليد والرجل، نحو: الضرب والقتل والمشي والقيام والقعود كان علاجا، وما لم يكن علاجا فأفعال القلوب وما جرى ذلك المجرى نحو: هويته وفهمته، لأن ذلك ليس مما يعالج ويرى، وإنما يخبر عنه صاحبه ويستدل بالشمائل والأحوال عليه"[1].

تحكم الدلالة في التعدية:

ترتبط الدلالة بالتعدية من حيث كونها تتحكم في علاقات الفعل مع المفاعيل، فدلالة الفعل تقتضي إحضار مفعول أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل إلى التركيب. مثلما تعمل على حذفها لأغراض بلاغية أسهب في ذكرها عبد القاهر.

فالأغراض التي تستدعي حذف المفعول: "فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا"[2] ومن الأمثلة التي حذف فيها المفعول به تركيبا ودلالة قول العرب: فلان يعقد ويحل.

عرفت التعدية أنها زيادة ركن جديد إلى ركني الجملة الأساسيين؛ المسند والمسند إليه، فإذا قلنا: ضرب زيد عمرا، فإن العلاقة القائمة بين المسند إليه "ضرب" والمسند " زيد " تصبح أكثر ارتباطا وتخصيصا، وهي أيضا جهة في إسناد الضرب إلى زيد ووقوعه على عمرو. يقول عبد القاهر

1. المقتصد– ص: 596.
2. الدلائل– ص: 154.

في توضيح علاقة الإسناد الخاصة الحاصلة بين عناصر التركيب السابق الذكر: " كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول، فقلت: ضرب زيد عمرا، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني وقوعه عليه"[1] فالمقصود ليس الضرب بوصفه حدثا مجردا، بل تعلقه بزيد ووقوعه على عمر، ونوضح هذه العلاقة فيما يلي:

ضرب ع زيد
ضرب ع عمرو؛ فالضرب حاصل
زيد ع عمرو

من الأفعال المتعدية إلى واحد، أفعال الحواس: رأى، شم، لمس، سمع واستثنى منها: سمع[2] فهو ثنائي الاتجاه، إذ يفترض صوتا وصاحب صوت نحو: سمعت زيدا يتحدث فارتباط الفعل بمفعول يجب أن يكون من جنس ما يسمع لا غير، أما رأى، وذاق، وشم ولمس. فإنها تقتضي في: "رأى " مبصرا، وذاق طعاما، وشم رائحة، ولمس شيئا.

يشغل الفعل اللازم المتعدي بحرف الجر بـ " أل " كثير من النحويين، فهم ينزلونه منزلة المتعدي إلى واحد تركيبا " وأعلم أن قولهم: دخلت البيت في الظاهر بمنزلة فعل متعد إلى مفعول، وليس كذلك في المعنى، لأن الأصل فيه أن يجيء مع الجار كقولك: دخلت في البيت"[3] فالفعل دخل

1. المصدر نفسه– ص: 153.
2. المقتصد– ص: 597.
3. المصدر نفسه– ص: 599–600.

مصدره على وزن " فعول " الذي لا يتعدى، أو أن الأفعال تقاس لمعانيها ومفرداتها وأضدادها في التعدي واللزوم.

فمرادف " دخل "، " غار" وهو فعل لازم، إذ لا يجوز: غرت البيت، بل نقول غرت في البيت إذا ولجته " واللفظان للكائنان بمعنى واحد، متى ثبت لأحدهما أمر معنوي وجب ثباته للآخر لا محالة، إذ لا يتصور اتفاقهما في المعنى مع الاختلاف في شيء مما يعود إلى الحقيقة، والتعدي معنى في الفعل ووصف لا زم له"[1].

والشيء نفسه يقال عن: خرج، فهو متعد بحرف الجر، ولا يجوز إسقاطه منه، والتعدي هنا ارتبط بدلالة الفعل الذي يعمل على انتقاء نوع العناصر المتممة، ويحدد عملها.

ترتبط أفعال العطاء والمنح بنوع المنح، وبالشخص الممنوح له، ويجوز أن نسقط مفعوليهما من التركيب فنكتفي بالفعل وفاعله على سبيل ذكر وقوع الحدث لا غير.

ولحذف المفعولين في هذا الباب عظيم الفائدة، ومبلغ الأثر، يصفه السكاكي " أنه أحد أنواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى"[2]، ومن أغراضه: القصد إلى التعميم والامتناع " أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي، إلى معنى: يفعل الإعطاء"[3].

---

1. المصدر نفسه ص: 600.
2. السكاكس– مفتاح العلوم– دار الكتب العلمية– بيروت– ط: ط: 1987– ص: 228.
3. المقتصد– ص: 621.

وتتغير وظيفة الفاعل مع الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل؛ فهمزة النقل عملت على نقل الفاعل إلى وظيفة المفعول به فيصير عندنا ثلاثة مفاعيل نحو: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس؛ فزيد منصوب على المفعولية، ولكنه في حقيقته فاعل، لأن العلم ارتبط به، أي (زيد)، فهو عالم.

فإذا استوفت الأفعال تعديها إلى المفاعيل الثلاثة، فإنها تتعدى إلى المصادر وأسماء الزمان والمكان والحال والمفعول لأجله ...

ولكن كيف تتعدى إلى كل هذه المنصوبات ؟ وما علاقتها بها ؟

يوصف الفعل بالحدث والزمن؛ فالزمن دلت عليه الصيغة الصرفية، كما دلت على الحديث أو المصدر ولهذا ارتبط زمن الفعل بزمن الأسماء سواء كانت مبهمة أو مختصة، فنقول: قمت يوما وليلة. وفي المصدر قمت قياما.

والظروف في العمل على نوعين:

أ. ما يفيد استغراقه كله: نحو: صمت يوما، فالصيام لا يكون بعض اليوم، بل كله، وقولك: لمن سألك كم مسافة سرت ؟ فتجيبه: سرت عشرين ميلا، فالسير استغرق كل هذه المسافة.

ب. ما يفيد استغراق بعضه: نحو: أتيتك الشهر الماضي؛ فالإتيان لم يكن مستغرقا كل الشهر، بل يوما أو بعض يوم[1] وتكون الظروف منصوبة على الظرفية الزمانية والمكانية.

1. المصدر نفسه ص: 638.

ومن شروط ظروف المكان المختصة أن يتعدى إليها الفعل اللازم بحرف الجر، ويجوز حذفه اتساعا " فتنصب المفعول به"[1] فتعديه إلى ظروف المكان يشبه تعدية المفعول به من جهة التركيب؛ ذلك أن الفعل في: " سرت يوم الجمعة " يساوي الفعل في "ضربت زيدا "؛ فالفعلان "سار"، و"ضرب" أوقعا النصب دون واسطة، أما من حيث جهة الدلالة فهما مختلفان؛ لأن الأول "سار" لازم تعدى بحرف الجر المحذوف، وضرب متعد في الأصل، ويتضمن طرفا آخر هو المضروب. والفرق الدلالي بين الفعلين أوضحه في المشجر الآتي:

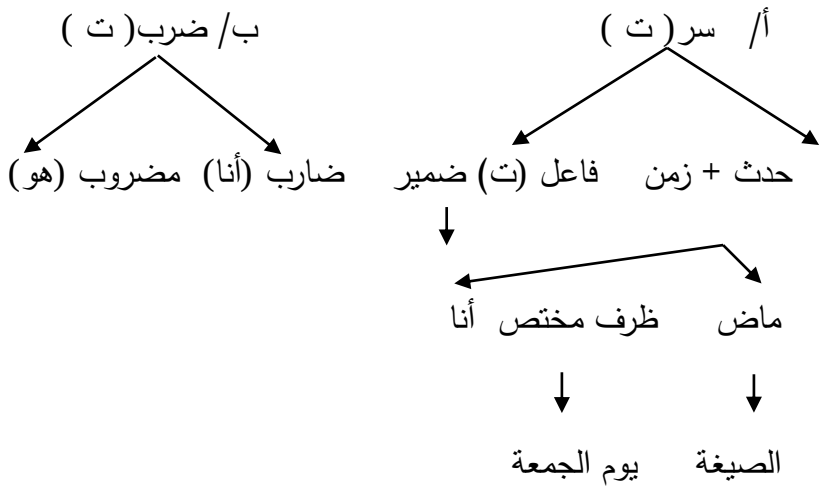

فالاتساع في التركيب " أ " كان في الزمن أما في التركيب " ب " كان في الحدث.

فالجملة في "أ" اتجهت من الزمن العام إلى الزمن الخاص، فهي تسعى دوما نحو التخصيص.

1. المصدر نفسه– ص: 646.

2. المفعول معه: العامل في المفعول معه، الفعل الذي قبله، إذ يتعدى بواسطة الواو[1] في نحو استوى الماء والخشبة، فـ "الواو" يقوي عمل الفعل "استوى" ليوقعه على الخشبة فينصبه، فالتعدي هنا شبيه بتعدي الفعل بحرف الجر، نحو: مررت بزيد، أو بهمزة النقل نحو: ذهب وأذهبت زيدا؛ فالأفعال " استوى مر، ذهب، أفعال لازمة والتعدي بواسطة الواو في الأول، والباء في الثاني، والهمزة في الثالث.

ينفي عبد القاهر أن تكون الواو هنا للعطف، مستندا في تحليله على القرينة الدلالية، "فإذا قلت: جاء البرد والطيالسة، عُلِمَ أنَّك تقول: اقترنا وتصاحبا، ولو قلتَ: جاء البردُ والطيالسةُ، بالرفع على العطف لم يكن في نفس اللفظ دلالةُ على الاقتران والتصاحب، كما أنك إذا قلت: جاء زيد وعمرو، لم يكن فيه دلالة على أنهما جاءا في دفعة واحدة، بل يجوز أن يكونَ كلُ واحد منهما جاء على انفراده وهذا هو النُكْتَةُ"[2].

فالاختلاف بين "واو" العطف و" واو" المعية كان في الدلالة على أن الفعل في: "جاء زيد وعمرو يقتضي فاعلين، وتقدير الجملة، جاء زيد، وجاء عمرو، وليس بالضرورة أن يكون مجيئها دفعة واحدة، أما الواو في: جاء البرد والطيالسة فإنها بمعنى "مع"، فعندما نقول: جاء البرد مع الطيالسة حذف حرف الجر مع، ونصب الاسم بنزع الخافض، وجيء بالواو لتبرير نصب الاسم، فقالوا: إنه يقوي الفعل على التعدية؛ إذ أنه لا يجوز أن نقول: جاء

---

1. المصدر نفسه– 660 وانظر العوامل المائة ص: 187. إذ يذكر أن العامل "في المفعول معه عند جمهور النحاة هو الفعل".

2. المصدر نفسه– ص: 661.

البرد، الطيالسة،ولكن لا أجد مبررا لهذا التعليل، فـ "الواو" لم تفعل شيئا مما قالوا: وإنما اكتفت بربط الاسم المنصوب بالفاعل.

وينفي أبو حيان التوحيدي أن ينصب المفعول معه بالفعل أو الواو، وإنما انتصب على الخلاف[1]

ويرجع أحد الباحثين المحدثين النصب بعد الجر بعلاقة القرابة بين العلامتين الإعرابيتين " واعتمادا على أمثلة التبادل الكثيرة بينهما.

اعتقد النحويون أن النصب هو الأصل، وأن الجر قد تفرع عنه، فالنصب كامن في الجر، وأن المجرور لفظا منصوب محلا" [2].

3. المفعول لأجله: فالمفعول له معنى في الفعل، ونتيجة له وثمرة يقصدها الفاعل"[3]، فالجملتان ضربته تأديبا له، وكافأته تشجيعا له، يتضمن فعليهما سببا ونتيجة.

وينصب الاسم بالفعل الذي قبله بنزع الخافض: " فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه" [4] ويشترط في نصبه أن يتضمن فعله السبب والنتيجة؛ فالضرب كان لسبب وهو التأديب ونتيجة له.

إن ارتباط الفعل بالمفعول لأجله في مثل هذه التراكيب، يجعله متعدد الدلالات؛

---

1. والنصب على الخلاف– لأنك لم ترد عطف الاسم الثاني على الأول في نحو: لو تركت والأسد لأكلك. انظر: السيوطي الأشباه والنظائر في النحو– تحقيق: عبد الاله نبهاه– مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق– 1985– ج519/1.
2. العربية والوظائف النحوية– ص: 185.
3. المقتصد– ص: 667.
4. المصدر نفسه– ص 665.

1. دلالة الحدث أو الجهة L'aspect.

2. دلالة الزمن La sémantique temporal.

3. دلالة الغائية Sémantique de cause.

4. دلالة الهدف Sémantique deBut.

والعلاقة بين الفعل والمفعول لأجله علاقة تبادل " Réciproque " أمثلها في الرسم الآتي:

فعل (ضرب) ⟵ تأديبا له.

السبب ⟵ النتيجة.

فالضرب لم يكن غاية في حد ذاته، بل كان وسيلة.

4. الحال: وهي من أشباه المفاعيل؛ لأن العامل فيها المعنى لا الفعل، ولأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض"[1]. فالحال تشبه الظرف، والمفعول الصحيح[2]؛ فهي تشبه الظرف في أنك تصفها فتقول: جاءني زيد في حال الركوب، كما نقول: في أي موضع زيد، وتفسيره أن الأفعال تتعدى إلى الظروف بحرف الجر.

وتشبه المفعول الصحيح في أنها يتعدى إليها الفعل دون واسطة، فنقول: جاء زيد راكبا مثلما نقول: ضرب زيد عمرا، ولا نقول: جاء زيد في راكبا.

---

1. المصدر نفسه– ص 272.

2. المصدر نفسه– الموضع نفسه

5. التمييز: العامل في التمييز الاسم المبهم، وهو مذهب النحويين أيضا، ونصبه يكون عن تمام الكلام، مثل: طاب زيد نفسا، وتصبب عرقا، وامتلأ الإناء ماء.

يفسر ابن عصفور النصب عن تمام الكلام، بقوله: " ألا ترى أن ماء مفسر للمالئ، الإناء الذي انطوى عليه قوله: امتلأ الإناء"[1]، فالماء فسر إبهاما انطوى عليه الكلام، ولا نصفه بالتعدي، لأنه لم يتعد إليه الفعل*.

يشترك كل من "أ" و"ب" في النصب مع الاختلاف في طرق التعدية.

يفسر المنحنى البياني: اختلاف التراكيب من حيث التركيب والدلالة باختلاف العناصر الوظيفية اشتراك كل من الأفعال اللازمة والمتعدية في نصب غير المفعول به.

تتساوى ج (2)، و ج (5)، و ج (7) (ب) في عدد العناصر، أما ج (8)، وج (11)، وج (13) فإنها جمل تشترك مع ج (2)، و ج (5)، و ج (7) (ب) في عددالعناصر وتختلف في وظائفها ودلالتها فهي ذات مستوى تركيبي واحد، ومستويات دلالية مختلفة، وتتساوى ج (1) مع ج (4) وج (7) (ج) مع اختلافهم الشديد في الدلالة.

كما وجدت التقاء الفعل اللازم والمتعدي إلى واحد في المفعول معه.

وللتحدث عن العلاقات الاستبدالية، يكون التركيز على نوع الفعل، لأنه هو الذي يتحكم في دلالة الجملة وتركيبها، فيتوسع التركيب أو يتقلص.

---

1. المقرب- ج163/1.

* انظر المعلم البياني ص 266.

فإذا كان الفعل متعديا إلى واحد، أو اثنين حدث توسع، وإن كان لازما مبنيا للمجهول فإن التركيب ينحو نحو التقلص.

ويمكن ملاحظة هذا على المستويين الأفقي والعمودي، فإرتباط عنصر من محور العوامل مع عنصر من محور المعمولات يؤثر على امتداد التركيب الذي مثلت له بمنحنى بياني.

ونظرة عجلى على الرسم البياني استنتج أنماط التركيب الواردة وهي: ستة أنماط أبينها فيما يلي:

اللزوم
- **النمط الأول:** فعل (لازم) + فاعل = ج 1
- فعل متعد + فاعل + مفعول (محذوف) = ج 4
- فعل (مبني للمجهول) + نائب فاعل = ج 7 (جـ)

النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول = ج 2

فعل + فاعل +مفعول 1 + مفعول 2 (محذوف) = ج 5

فعل (مبني للمجهول متعد إلى اثنين) + نائب فاعل + مفعول = ج 7 (ب) و (أ)

المصدر + فاعل + مفعول = ج 8

اسم الفاعل + فاعل + مفعول = ج 11

الصفة المشبهة + فاعل +مفعول = ج 13

النمط الثالث: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2

اسم المفعول + فاعل + مفع 1 + مفع 2 = ج 12

النمط الرابع: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 + مفع 3 = ج 6

النمط الخامس: المصدر + فاعل + ظرف زمان = ج 9

المصدر + فاعل + ظرف مكان = ج 10

النمط السادس: اسم مبهم + فاعل + تمييز = ج 14

ومما تقدم أخلص إلى أن الجملة في العربية تنطلق من التركيب الإسنادي نحو المتممات توسعا ثم تعود لتنحصر في الإسناد. كما أن نوع المعمول مرتبط بنوع العامل وقوته – والفعل هو أساس المعمولات.

وخلاصة القول، أن عبد القاهر هو مؤسس النحو البنيوي، وواضع أصوله من خلال وضع نظريتي **النظم والعوامل**. فالنظم قائم على مبدإ التعليق؛ تعلق الاسم بالفعل، أو الاسم بالاسم، وتعلق حرف بهما.

ويعمل على تسيير العلاقات النحوية وتنظيمها داخل التركيب، ومثاله تعلق الاسم بالفعل، بأن يكون فاعلا له، أو مفعولا، أو ظرفا زمان أو مكان أو مفعولا لأجله أو حالا أو مصدرا. وقد جمع عبد القاهر كل هذه المصادر في جملة واحدة: ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويما له مجردا من ثيابه ضربا شديدا[1]

1. المقتصد– ص: 628.

الفعل		الأسماء	نوع التعليق	اتساع الوظيفة الإبلاغية للجملة
ضرب (ت)		زيدا	مفعول به	ضربت زيدا .....
		يوم الجمعة	ظرف زمان	ضربت زيدا يوم الجمعة..
		أمام عمرو	ظرف مكان	ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو.....
		تقويما له	مفعول لأجله	ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويما له ....
		مجردا من ثيابه	حال منصوبة	ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويما له مجردا من ثيابه ....
		ضربا شديدا	مصدر (مفعول مطلق)	ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمروا تقويما له مجردا من ثيابه ضربا شديدا.

نلاحظ من خلال الجدول أن الفعل كون ست علاقات مع الأسماء، وأن علاقته مع المفعول به علاقة أصلية، أو تعدي حقيقي، أما بقية المفاعيل فنصبها كان تركيبا لمشابهتها المفعول به.

تبرز علاقات الفعل مع الأسماء الواردة في الجدول حقيقة هامة تفطن إليها ابن هشام، وتعمق في شرحها عبد القاهر، وهي: " التراكيب الصغرى أي التراكيب التي يشملها غيرها من جمل أو من تراكيب أكبر منها، وهي أن الجملة ليست فقط سلسلة من الكلمات التي يشملها غيرها من جمل أو من تراكيب أكبر منها، وهي أن الجملة ليست فقط سلسلة من الكلمات، بل أنها مرتبة طبقيا في صورة مجموعات يرتبط بعضها في بعض"[1].

يمكن تحليل الجملة: ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويما له مجردا من ثيابه ضربا شديدا، إلى المكونات المباشرة وفق المشجر الآتي:

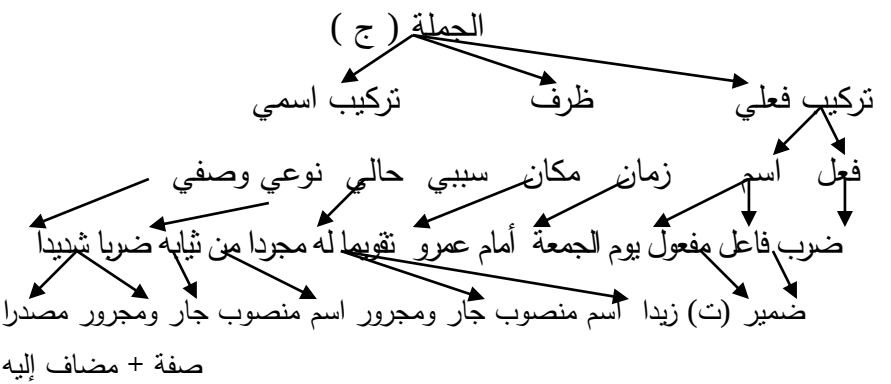

أما العامل فقد اتبع درسه النظري بتطبيق عملي، وصنف مؤلفا نال الحظوة، وبلغ شأوا بعيدا؛ فقد أزال عنه كل لبس وغموض. ونظمه وبسط مفاهيمه ليسهل على المتعلمين فهم أسراره.

1. محمد فتيح– في الفكر اللغوي– دار الفكر العربي– القاهرة–ط: 1– 1989– ص: 118.

ومن المعلوم أن نظرية العامل تعود جذورها إلى: " الشيوخ الأوائل[1]، وقد كان منهجهم فيها قويما غير أنهم اتخذوا من القياس والتاويل أداتين انتهتا بهم إلى وضع اللغة وفرض صور وتقديرات على حد تعبير ابن مضاء: " لو أنها ظهرت لتغير مدلول الكلام مما بعد عن المنهج القويم من ناحية وعن روح اللغة من ناحية أخرى"[2].

وقد كانت محاولات الإصلاح والرد من أبي على الفارسي وتلميذه عبد القاهر بأن وضع كتابه العوامل المائة، فهو: " يهذب ذهن المبتدئ وفهمه، ويعرفه سمت الإعراب ورسمه، ويفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد"[3]

وفي ضوء هاتين النظريتين حاولت عرض ظاهرة التعدية لأوضح موقعها من الدراسات الجملية فاكتشفت أن لها مستويين تركيبي ودلالي.

وعرفت أن عبد القاهر درس النحو" دراسة أسلوبية بوساطة التحليل الداخلي للجملة والعبارة بدلا من التقسيم الخارجي الإعرابي"[4] فهو إذ يعد بحق " الأب الحقيقي لنظرية البنائية اللغوية، والنظرية الأسلوبية"[5].

إننا نعد كتاب دلائل الإعجاز أعظم مصنف حوى شرحا هاما ومعمقا في توضيح نظام العلاقات في التراكيب العربية، ثم إن تحليله للتراكيب اتسم بالبعدين التركيبي والدلالي، " لقد ذهب الجرجاني أبعد من ذلك لتأسيس نظام دلالي فلسفي يمكن من خلاله أن يشرح لنا طبيعة العلاقات اللغوية المقدمة في التركيب "[6].

---

1. يرجع درسه إلى عهد الخليل وتلميذه سيبويه.
2. العوامل المائة ص: 22 وانظر أيضا البدراوي زهران- عالم اللغة المفتن في العربية ونحوها- دار المعارف- ص:140.
3. العوامل المائة- ص:16
4. علي حسن مزيان- "عبد القاهر الجرجاني- دلاليا" مقال بمجلة القافلة- العدد 7-م47- أكتوبر- نوفمبر 1998- ص:30.
5. العوامل المائة- ص13.
6. مازن الوعر- نحو نظرية للسانيات عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية- دار طلاس- بيروت-ط1-1987- ص:46.

وبعد عرض لأنواع العوامل و المعمولات، ألخصها في هذا المعلم البياني موضحة تغير التركيب باختلاف العلاقات الوظيفية.

– التعليق– (تعلق العامل بالمفعول).